معلومات محدثة * حول بعض الفقرات الواردة في

التقرير الموازي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

بشأن

التقرير الوطني لمملكة البحرين الجامع للتقريرين الدوريين الأول والثاني

حول التقدم المحرز في تنفيذ

أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مقدم إلى:

اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)

الدورة (30)

(4 -22) مارس 2024

جنيف – الاتحاد السويسري

فبراير 2024

* تم إجراء التحديث بعد أن تم تحديد موعد جديد للنظر في تقرير مملكة البحرين من قبل اللجنة في 2024.

Hotline 8000 11 44
Tel +973 17 111 666
Fax +973 17 111 600
eMail info@nihr.org.bh

PO Box 10808, Manama
Kingdom of Bahrain
www.nihr.org.bh

المقدمـــــــة

1. تقدم المؤسســة الوطنية لحقوق الإنســان في مملكة البحرين هذا التقرير والذي يتضـمن **معلومات محدثة** حول بعض الفقرات الواردة في تقريرها الموازي بشأن التقرير الوطني لمملكة البحرين الجامع للتقريرين الدوريين الأول والثاني حول التقدم المحرز في تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، والتي صـدقت عليها مملكة البحرين بموجب القانون رقم (22) لسـنة 2011، الذي سـبقت أن قدمته المؤسـسـة للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) في نوفمبر 2021.

2. تقدر المؤسـســة الجهود التي بذلتها المملكة في تقديم تقريرها الوطني - رغم تأخر تسـليمه - إيمانا منها بأهمية وفاعلية هذه الآلية الدولية نحو كل ما من شـــأنه تعزيز وحماية حقوق الإنســـان على الصـــعيد الوطني، وإيفاءً بالتزاماتها الدولية الناشئة عن التصديق والانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

3. ورد للمؤسسة طلب من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الحصول على ملاحظات المؤسسة حول بعض المعلومات المتضـمنة في قائمة القضـايا المطروحة والصـادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة (CRPD) [(1)]، فيما يتعلق بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الأول والثاني لمملكة البحرين ، وقد أجابت المؤسـسـة هذا الطلب بنحو تفصـيلي، بما ينسـجم وقانون إنشـائها رقم (26) لسـنة 2016، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016، حيث الفقرة (د) في المادة (12) منه على أن للمؤسسة **"تقديم التقارير الموازية، والإسهام في صياغة ومناقشة التقارير التي تتعهد المملكة بتقديمها دورياً وإبداء الملاحظات عليها، تطبيقاً لاتفاقيات إقليمية ودولية خاصـة بحقوق الإنسـان، ونشـر هذه التقارير في وسائل الإعلام"** [(2)] .

4. وعليه، يتضـمن هذا التقرير **معلومات محدثة** حول بعض الفقرات الواردة في تقريرها الموازي المشـار إليه أعلاه، ليكون كلاهما مكملا للآخر، وذلك في بعض الجوانب التي ارتأت المؤسـســة أنه يلزم إبراز بعض التطورات الحاصلة على المستوى التشريعي والتنفيذي (الاستراتيجيات وخطط العمل)، إلى جانب تحديث الإحصاءات الخاصة بالشكاوى وطلبات المساعدة المقدمة من المؤسسة بشأن هذه الفئة.

---

(1) قائمة القضـــايا المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الأول والثاني لمملكة البحرين، الواردة في الوثيقة رقم (CRPD/C/BHR/Q/1-2).

(2) للاطلاع على: القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المعدل بالقانون رقم (20) لسنة 2016، منشور في الموقع الالكتروني للمؤسسة على الرابط الآتي: http://www.nihr.org.bh

الغرض والالتزامات العامة (المواد 1-4)

1) الإطار الدستوري والقانوني لتنفيذ الاتفاقية:

1.12 خطت المملكة خطوات تشريعية واضحة في شأن تحقيق المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك ضمان تحقيق المساواة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في الميدان العامة؛ المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الجانب المتصل بالحق في العمل صدر المرسوم بقانون رقم (59) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012 والذي يقضي بإضافة المادة (2 مكررًا) تحظر التمييز بين العمال الخاضعين لأحكام هذا القانون بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة؛ وترى المؤسسة أن حظر التمييز الوارد في هذه المادة هو مطلق يشمل في ذلك ذوي الإعاقة أيضًا، وأن أسباب التمييز الواردة قد جاءت على سبيل المثال لا الحصر.

1.13 وأعقبه صدور المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العمل المشار إليه أعلاه، والذي يتضمن إضافة نص صريح مفاده: **"ويحظر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات في العمل ذي القيمة المتساوية"**، مما سيكون له الأثر الكبير في إزالة كل صورة من الصور النمطية للتمييز على الإطلاق، بما في ذلك التمييز الذي قد يكون سببه الإعاقة.

التزامات محددة (المواد 31-33)

2) التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني (المادة 33):

<u>أولًا: الاستراتيجيات وخطط العمل</u>

10.6 وتشيد المؤسسة في هذا الصدد باعتماد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام (2022-2026) [3] بوصفها ثمرة جهود حثيثة اضطلعت بها الوزارات والأجهزة الحكومية مع السلطة التشريعية والقطاع بمساهمة فاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة؛ إذ كان للمؤسسة دور فاعل من إبداء ملاحظاتها على مسودة الخطة قبل اعتمادها، حيث جاءت ضمن أربعة محاور رئيسة، وهي الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وحقوق التضامن.

10.7 هذا وقد تضمن المحور الثالث من الخطة الوطنية لحقوق الإنسان هدفا استراتيجيا معني بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ تضمن هدفين فرعيين، خصص الأول لتعزيز السياسات والأنظمة واللوائح والقرارات الناظمة لضمان تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين جاء الهدف الفرعي الثالث لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الشاملة، وتطوير قدراتهم من أجل إدماجهم في سوق العمل.

[3] للاطلاع على: الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026)، منشورة في الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية على الربط الآتي: https://www.mofa.gov.bh/ar/national-plan-2022-2026

ثانيًا: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

10.11 لعبت المؤسسة دورا نشيطا في مجال حماية حقوق الإنسان من خلال تلقي الشكاوى [4] المتعلقة بحقوق الإنسان على اختلافها، ودراستها وإحالة ما ترى إحالته إلى جهات الاختصاص، مع متابعتها بشكل فعّال أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع، ومساعدتهم على اتخاذها أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية.

10.12 حرصًا من المؤسسة على توفير الحماية اللازمة للفئات الأولى بالرعاية ومن بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تلقت من هذه الفئة عدد (1) شكوى واحدة في عام (2020) متعلقة بالحق في التعليم، إلى جانب عدد (3) ثلاث شكاوى في عام (2021) تنوعت مضامينها بين شكوى واحدة لكل من الحق في التعليم، والحق في السلامة الجسدية والمعنوية، والحق في الصحة، كما تلقت المؤسسة في عام (2022) عدد (2) شكويين تمحورت أحدها بالحق في العمل بينما الشكوى الأخرى كانت بشأن عدم تلقي العلاج والرعاية الصحية، أما في عام (2023) فقد تلقت المؤسسة عدد (5) خمس شكاوى تنوعت مضامينها بين شكويين بشأن الحق في التعليم، وعدد (3) ثلاث شكاوى تتعلق بالحق في الضمان الاجتماعي، حيث قامت المؤسسة على الفور بالتواصل مع الجهات المعنية بشأنها.

10.13 وقدمت المؤسسة عدد (3) ثلاث مساعدات قانونية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام (2019)، إلى جانب عدد (6) ست مساعدات قانونية في عام (2020)، وعدد (3) ثلاث مساعدات قانونية في عام (2021)، كما قدمت في عام (2022) عدد (3) ثلاث مساعدات قانونية، كما قدمت المؤسسة في عام (2023) عدد (4) أربع مساعدات قانونية، حيث قامت المؤسسة بمخاطبة الجهات المعنية بشأنها لدواعي إنسانية، كما جرى تبصير البعض منهم بالإجراءات واجبة الاتباع.

10.14 في حين رصدت المؤسسة عدد (1) حالة واحدة في عام (2019)، إلى جانب عدد (2) حالتي رصد في عام (2020)، وعدد (5) خمس حالات رصد في عام (2021) تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، بينما لم ترصد أي حالة بشأن ذوي الإعاقة في عام (2022)، كما رصدت المؤسسة في عام (2023) عدد (2) حالتين تتعلق أحداها بالحق في التعليم، بينما الحالة الثانية تتعلق بعدم تلقي العلاج والرعاية الصحية، وقد قامت المؤسسة بمخاطبة الجهات المعنية فيما يتعلق بهذه الحالات.

10.15 من خلال الدور الذي تقوم به المؤسسة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة - والذي تم استعراض أمثلة بسيطة منه في هذا التقرير- استطاعت المؤسسة أن تلمس الواقع العملي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومعرفة أهم الصعوبات والتحديات التي تواجههم بصورة شبة يومية، والتي منها تم صياغة عدد من التوصيات الهامة بهدف تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة بما يكفل تنفيذ المملكة التزاماتها الدولية الناشئة من المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

10.16 وخلال عامي (2021-2022) عقدت المؤسسة عدد من الملتقيات تهدف إلى تعميق الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، تم من خلالها تسليط الضوء على التطورات الملموسة، والتحديات في الممارسات العملية، مع اقتراح الحلول التطويرية.

---

[4] للاطلاع على دليل تلقي الشكاوى والمساعدة القانونية المقدمة:
http://www.nihr.org.bh/EN/MediaHandler/GenericHandler/documents/PDF/NIHRComplaint%20ProceduresManualEN.pdf

10.17 بدأت المؤسسة لقاءاتها مع المؤسسات العاملة في ميدان حقوق الإنسان بشكل عام، وأعقبها لقاء المؤسسات العاملة في مجال الحقوق البيئة، وتلى ذلك المؤسسات العاملة في مجال الحق في الصحة، وصولًا إلى عقد مشاوراتها مع باقي المؤسسات لاسيما تلك العاملة في مجال حقوق الفئات الأولى بالرعاية (كالطفل، والمرأة، وذوي الإعاقة، وكبار السن)، وقد خلصت جملة تلك الملتقيات بعدد من التوصيات، قامت المؤسسة على إثرها بمخاطبة الوزارات والأجهزة الحكومية للوقوف على مرئياتها بشأن إمكانية الأخذ بتلك التوصيات ومعرفة الصعوبات والتحديات التي تحول دون تمام تنفيذها [5].

التوصيات الختامية

ومما تقدم تجدد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تمسكها بالتوصيات الواردة في تقريرها الموازي السابق المقدم للجنة، وتجري بعض التحديث عليها على النحو الآتي:

(1) الإسراع في إصدار قانون جديد شامل ومتطور معني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقررات الدولية الأخرى ذات الصلة.

(2) ضرورة تحديث الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة بالتعاون مع الجهات الوطنية أصحاب المصلحة في هذا الشأن، مع التأكيد على أهمية التوسع في المشاريع المطروحة ضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام (2022-2026) لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة.

(3) العمل على تحسين البنية التحتيّة وذلك بمراعاة الاحتياجات الهندسيّة المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق العامة، وخاصة في المباني والمجمعات الحديثة.

(4) توفير لافتات إرشاديّة تحاكي بعض حالات الإعاقة (الصم والبكم) وبأشكال يسهل قراءتها وفهمها توضع على المباني العامة والمرافق الأخرى، لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات المتاحة وإمكانيّة الوصول إليها.

(5) الإسراع في فتح مجمع الإعاقة الشامل، والذي يضم مراكز متخصصة منها مراكز خاصة لفئة اضطراب التوحد والسلوك والتواصل.

(6) إدراج المفاهيم الأساسية للتربية على حقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في المناهج الدراسيّة للتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بما يُسهم في تعزيز حقوق هذه الفئة.

(7) زيادة الاهتمام بإعداد الكوادر الفنيّة المتخصصة للعمل في مجال تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدخال مادة متخصصة برعاية وتأهيل ذوي الإعاقة ضمن مناهج التعليم الجامعي لبعض التخصصات ذات الصلة.

(8) إيلاء المزيد من الرعاية والاهتمام للخدمات التعليمية المقدمة إلى فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، على نحو تجعلهم قادرين على مواصلة ومتابعة مراحلهم الدراسية (الابتدائية والإعدادية والثانوية) كاملة، ومساواتهم بقرنائهم الأسوياء.

(9) قيام القطاع الأهلي (الخاص) بالتوسع في مجال توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال قيام الجهات المعنية بشؤون العمل تقديم حوافر للشركات والمؤسسات الخاصة التي تبادر في استقطاب هذه الفئة.

(10) إسهام جميع وسائل الإعلام في عمليات التوعية بالتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفيّة التعامل معهم، وتعريف ذويهم بالخدمات والتسهيلات الحكومية المقدمة لهم.

---

[5] للاطلاع على التوصيات التي خلصت إليها الملتقيات مع مؤسسات المجتمع المدني ورود الجهات المختصة بشأنها، يراجع في ذلك التقرير السنوي العاشر للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2022، والمنشور على الموقع الالكتروني لها على الرابط الآتي: http://www.nihr.org.bh